حاكم مصرف سورية المركزي يقدم للحكومة آخر مستجدات الدفع الإلكتروني

بعد لقاء السيد الرئيس.. الحكومة تعرض الآليات التنفيذية وخطوات التوسع في المشاريع الصغيرة

عرنوس: حرمان أي متعاقد يخل بالعقود الموقعة مع الجهات الحكومية أو الخاصة أو يرتكب أخطاء جسيمة في تنفيذ تلك العقود

الوطن

كرّس مجلس الوزراء معظم جلسته الأسبوعية أمس لعرض الآليات التنفيذية لما تم طرحه من مناقشات خلال اجتماع الحكومي المصغر الذي ترأسه الرئيس بشار الأسد حول السياسات المتعلقة بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة وتأثيرها المباشر بالمستوى المعيشي والقدرة الإنتاجية للشرائح الاجتماعية التي تعمل بها، حيث تمت مناقشة الخطوات اللازمة لتوسيع رقعة انتشار تلك المشروعات جغرافياً وإعداد بيئة عمل جاذبة ومنظمة ومبسطة تنهض بهذه المشاريع وتضمن تحقيق الغاية منها.

وأكد المجلس خلال جلسته المنعقدة برئاسة حسين عرنوس أنه لا بد من اتخاذ إجراءات عملية وواقعية ترقى إلى مستوى الطموح في هذا القطاع الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السوري وقاطرة للتنمية الاقتصادية المجتمعية والإنتاج وتحسين النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى ضرورة حل التشابكات في إدارة هذا الملف سواء على مستوى التخطيط أم التنظيم أو التنفيذ، وتوحيد الجهود وإعادة تصويب العمل في بنية هذا القطاع، وتأطير الجهود الحكومية، وحل مسألة التداخلات والتشابكات وتحديد المرجعيات الإدارية بدقة، وإعداد ترتيب وتنظيم هذا الملف الحيوي والمهم بشكل منهجي.

كما تم التأكيد خلال الجلسة على السعي لتوفير بيئة الأعمال التي تضمن وجود قطاع مشاريع ديناميكي ومتطور يسمح بانتقال المشاريع متناهية الصغر إلى مشاريع صغيرة، والمشاريع الصغيرة إلى مشاريع متوسطة وكبيرة والارتقاء في حجم العمل لتنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية.

وكلف المجلس اللجنة الاقتصادية إعداد سياسة متكاملة لتطوير وتنظيم المشروعات المتوسطة والصغيرة لناحية البنية والهيكلية والأسس والدعم والتسهيلات المقدمة والجهات والهيئات المرتبطة والمعنية بإنجاز هذه المشاريع، حيث تم التأكيد على ضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص وتأمين مناطق حرفية لإقامة هذه المشروعات وفتح نوافذ تسويقية وتصديرية لتمكين أصحابها من تصريف منتجاتهم إضافة إلى مراجعة السقوف المالية الخاصة بهذه المشاريع بهدف توسيعها وتطويرها بشكل مستمر.

وتطرق المجلس إلى ضرورة إعادة النظر بصكوك إحداث الوزارات في مجال رسم السياسات ووضوح المفاهيم في مجال الاستراتيجيات العامة والسياسة القطاعية وضرورة إعداد دليل استرشادي متكامل يحدد الخطوط الأساسية لأي صك إحداث وزارة بالتوازي مع تحديد دورها في مجال التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ بشكل واضح، إضافة إلى دراسة مهام كل من المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تحديد المهام والصلاحيات بشكل واضح وعدم وجود تداخل في هذا الإطار.

كما تم التأكيد على أهمية دراسة أدوار وصلاحيات المجالس العليا التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء وتقييم مدى تقاطعها مع مهام مجلس الوزراء نفسه.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على حرمان أي متعاقد يخل بالعقود الموقعة مع الجهات الحكومية أو الخاصة أو يرتكب أخطاء جسيمة في تنفيذ تلك العقود، من التعاقد مع أي جهة حكومية لمدة محددة من الزمن.

واطلع المجلس من حاكم مصرف سورية المركزي على آخر المستجدات المتعلقة بمشاريع الدفع الإلكتروني، موضحاً أن جميع الخطوات المتعلقة بالدفع الإلكتروني تسير وفق البرامج الزمنية المحددة، وأن المصرف المركزي مستمر بزيادة نشر نقاط الدفع في قطاع المحروقات حيث أصبحت ١٢ محطة وقود تمتلك الأجهزة الخاصة بالدفع كما يتم العمل على نشر نقاط الدفع الالكتروني في القطاعين السياحي والصحي.

ووافق المجلس على تعديل بعض أحكام مواد نظام عقود الاحتياجات والمبيعات الخاص بالشركة السورية للاتصالات بهدف منحها المرونة في تأمين احتياجاتها، وطلب المجلس تحديد مناطق الوحدات الإرشادية ضمن المناطق النائية وشبه النائية في معرض تطبيق المرسوم التشريعي رقم ٢٧ لعام ٢٠٢٣.

اتفاق بين الزراعة والكهرباء يحصر مشروعات الألواقط الشمسية في البادية

عبد الهادي شباط

مفارقة بحجم مشكلة الكهرباء إذ إنه من غير المسموح تنفيذ مشروعات الطاقات المتجددة (الألواقط الشمسية) إلا في مناطق الاستقرار الخامسة، وذلك استناداً لورقة تفاهم (محضر اتفاق) بين وزارتي الزراعة والكهرباء حيث تستطيع المديريات المعنية في الوزارتين توضيح هذه المناطق (الاستقرار الخامسة) للراغبين في الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة عبر الخرائط لديهم التي توضح أن معظم هذه المناطق هي (البادية السورية) التي تم تلوينها بالأصفر (لون الصحراء).

وهو ما حفز «الوطن» على طرح تساؤلات، هل حصر السماح بتنفيذ مشروعات الألواقط الشمسية (ألواح الطاقة) في أراضي البادية التي تعاني من حالة شبه انعدام للبنية التحتية وعدم توافر الطرقات على التوازي للظروف الأمنية التي مازالت سائدة في مساحات مهمة من البادية ما يشجع ويحفز (فعلاً) على جذب مشاريع الطاقات المتجددة التي تمثل ضمن الظروف العامة التي يعاني منها البلد في قطاع الكهرباء (أزمة الكهرباء) سببتها حالة الحصار والعقوبات التي تحول دون وصول حوامل الطاقة اللازمة!

«الوطن» تنشر نص محضر الاتفاق بين وزارتي الزراعة والكهرباء الذي حصلت على نسخة منه وتضمن أنه تم الاتفاق على أن تقوم وزارة الكهرباء بالتعاون مع الجهات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي- هيئة التخطيط الإقليمي وزارة الإدارة المحلية والمحافظة المعنية بتحديد المواقع الجغرافية من أراضي أملاك الدولة التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة وبما لا يتعارض مع خطط الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، وأن تكون هذه المواقع في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة غير القابلة لاستخدامها للزراعات المروية أو الرعوية، أما مشاريع طاقة الرياح فيمكن أن تكون في كل الصفوف التي تتوافق مع أحكام البلاغ رقم ١٥ /١٧/ب تاريخ ٢٠٢٢/٦/١.

كما تقوم وزارة الكهرباء ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بعرض هذه الأراضي على المستثمرين لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة بموجب عقد نموذجي لاستخدام الأرض يوقع بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمستثمر، يراعى فيه الاشتراطات التالية:

تحدد وزارة الكهرباء نوع المشروع ومدة تنفيذه (وهي الفترة الواقعة بين تاريخ تسليم الأرض للمستثمر حتى تاريخ التشغيل التجاري للمشروع) والمساحة المطلوبة كما تستوفي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إيجازاً عن مساحة الأرض المطلوبة خلال مدة التنفيذ بمقدار الحد الأدنى من قيمة الإيجار المعتمدة لأراضي أملاك الدولة لمصلحة الخزينة العامة للدولة.

وبعد التشغيل التجاري للمشروع (المحدد بموجب محضر ربط معتمدة من وزارة الكهرباء) تصبح بدلات استخدام الأرض بواقع واحد بالمئة) من إيرادات بيع الكهرباء المنتجة من المشروع وتحولها وزارة الكهرباء لمصلحة الخزينة العامة للدولة، وتعلم وزارة الزراعة بكل عملية تحويل، بينما يلتزم المستثمر باستخدام الأرض المحددة له من وزارة الكهرباء حسب الغاية المخصصة لأجلها حصراً من دون أي استثمارات لا تمت للمشروع بصلة.

وفي حالة مشاريع الطاقة الريحية يعود حق استخدام الأرض في محيط العنفات الريحية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وفق قانون أملاك الدولة رقم /٢٥٢/ لعام ١٩٥٩ بما لا يتعارض مع عمل مشروع توليد الطاقة الريحية، وذلك بعد سنة من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع، على أن يتم وضع ضوابط وشروط خاصة حال الضرورة بشكل مشترك بين الوزارتين والأفضلية بذلك لمستثمر الطاقة الريحية.

تقوم وزارة الكهرباء بمتابعة مشاريع الطاقة المتجددة المرخصة قبل ١/٦/٢٠٢٢ التي هي قيد التنفيذ- حتى انتهاء مدة التنفيذ المحددة بالترخيص حسب توصية اللجنة الاقتصادية رقم ١٠٥٣١/ تاريخ ٤/٩/٢٠٢٢ المتضمنة ١٥/ ١٧/ب و١٥/ ١٦/ب./

تجار دمشق يشاركون في حملة الخير

رئيس غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: اتفقنا مع السورية للتجارة للبيع بسعر التكلفة

أكريم: ثبات سعر الصرف منع ارتفاع الأسعار

هناء غانم- رامز محفوظ

أوضح رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام في تصريح لـ«الوطن» أن من أهم المبادرات التي قامت بها غرفة تجارة دمشق توزيع سلل غذائية مجاناً بالتعاون مع محافظة دمشق حيث تم توزيع ٣٠٠٠ سلة غذائية لغاية تاريخه.

وقال: لن نتوقف ومستمرون بتوزيع سلل غذائية إضافية، كما نقوم بالتوزيع بطرقنا الخاصة كتجار وجبات مطهوة ومواد غذائية للمحتاجين وليس من الضرورة أن نعلن عن ذلك، منوهاً بأن الغرفة مستمرة بالمبادرات والالتزامات الأخرى غير توزيع السلل الغذائية.

ولفت إلى أن الغرفة قامت بالاتفاق مع المؤسسة السورية للتجارة بحيث تكون أسعار المبيع خلال شهر رمضان بسعر التكلفة من دون أي نسبة ربح، والشيء الإيجابي أن الحكومة قامت بتحديد أماكن مجانية لبيع السلع في رمضان وتم إعفاؤها من دفع الكهرباء مثل أسواق الخير، منوهاً بالإقبال الكبير على الشراء من هذه الأسواق.

وأوضح أنه رغم المبادرات والدعم الحكومي لإقامة أسواق للبيع بسعر التكلفة إلا أن إمكانية المواطن للشراء مازالت ضعيفة، مشيراً إلى أن من مصلحة التاجر أن يزيد من نسبة مبيعاته خلال شهر رمضان وألا يقوم بتخزينها لذا يقوم بالبيع بسعر التكلفة أو بنسبة ربح قليلة جداً من أجل تأمين نفقاته الخاصة، موضحاً أن الكثير من التجار يقدمون هدايا وعروضاً مختلفة على البضائع المبيعة خلال الشهر الكريم، فضلاً عن العمل الخيري الفاعل الذي تقوم به الجمعيات الخيرية خلال شهر رمضان وتحالو من خلاله أن تقدم المساعدة للمحتاجين بقدر ما تستطيع.

وأكد اللحام أن الغرفة تقوم بواجبها خلال شهر رمضان لكن يجب أن يكون عملها أكثر وأكبر، مضيفاً: إننا نسعى بأن نكون مثالين بعمليات التوزيع والبيع وأن نكون شركاء في حل كل المشكلات التي تعترض المواطن.

وعن حجم المبادرات وأعمال الخير والمبيعات هذا العام مقارنة بالعام الماضي أوضح رئيس غرفة تجارة دمشق أنه لا يمكن مقارنة العام الحالي بالعام الماضي من حيث المبيعات باعتبار أنه خلال العام الماضي كانت القوة الشرائية أكبر إضافة إلى أن حجم توزيع السلل الغذائية الذي كان أكثر خلال العام الماضي.

وبالنسبة لواقع الأسعار في الأسواق أكد اللحام أنه في كل دول العالم وليس في سورية فقط يزداد الطلب على شهر رمضان وتحالو من خلاله أن تكون الأسعار مرتفعة لكن بعد مرور عدة أيام على رمضان أي عندما يصبح في منتصفه تقريباً يتخفض الطلب والأسعار، مشيراً إلى أن البضائع متوافرة بالمجمل لكن الذي يؤثر في السعر هو قيمة حوامل الطاقة من محروقات وكهرباء والتي باتت مرتفعة.

وقال: إننا كغرفة تجارة لا نساهم بدعم أسواق الخير فقط إنما نقدم لجهات أخرى، موضحاً أن أهل الخير موجودون وهم إلى زيادة وفعل الخير في سورية متميز وأكثر من العديد من البلدان الأخرى.

وبين اللحام أن الحكومة قدمت العديد من التسهيلات للتجار والصناعيين وسمحت بالتصدير والاستيراد ومع توافر السلع بجميع أنواعها في الأسواق من الممكن أن تنخفض الأسعار قريباً بحيث يشعر بها المستهلك، موضحاً بأن الظروف السياسية والاقتصادية العالمية تؤثر على الأسعار وعلى الأعمال والنشاطات في سورية.

بدوره قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم: عادة ما نتوقع قفزات سعرية غير منطقية على السلع والمواد الغذائية في بداية شهر رمضان ولكننا لم نشهد هذا الارتفاع خلال هذه الأيام مقارنة مع رمضان العام الماضي، مرجعاً ذلك إلى ثبات سعر الصرف، مؤكداً أن الأسعار هي ذاتها قبل شهر رمضان، لافتاً إلى أن هناك اجتماعات ولقاءات مع المعنيين في المحافظة ووزارة التجارة الداخلية من أجل تخفيض الأسعار.

ولفت إلى المبادرات التي قام بها التجار مثل سوق رمضان الخيري وغيره حيث يتم بيع المواد في السوق بأسعار تقارب سعر التكلفة مؤكداً أن المواد كلها متوافرة بالأسواق وبكميات كبيرة..

ولفت إلى أن إطلاق مبادرات أهلية ومحلية ومهرجانات تسوق بالتعاون مع المحافظة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد لاقى الكثير من الاهتمام من قبل التجار والأفراد وأعضاء غرف التجارة لتخفيف الأعباء المادية عن العديد من الأسر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة موضحاً أنه تم الاتفاق على أن تقوم غرفة التجارة بتقديم وجبات إفطار وهناك من قدم مبالغ عينية إضافة إلى مبادرات أهلية عن طريق المحافظة لذوي الشهداء والمعوقين والأيتام والفقراء وغيرهم حسب رؤية المحافظة.

وذكر أكريم أن هناك مبادرة مجمع الأمويين حيث قامت حملة من التجار والصناعيين لبيع المواد والسلع برأسمالها وهناك نحو ١٠٠ شركة استجابت لذلك.

ورأى أن الأمور بخير لكن المشكلة هي عدم التوازي بين الدخل والصرف لأن دخل الموطن قليل والأسعار بعيدة عن متناول الجميع، والأهم أن موائد السوريين لهذا العام اختلفت لجهة تأمين كل مستلزمات رمضان وقلة المواد والسلع أي أصبح الأمر عند الكثير من الأسر «تمشاية حال» في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها جميعاً.

وختم بالقول: إننا كتجار نطالب الحكومة بوضع قوانين تتناسب مع الوضع الاقتصادي وأن يكون هناك تخفيضات على الرسوم الجمركية والضرائب وفتح الأسواق لأن كثرة الموادو المنافسة تساهمان في تخفيض الأسعار.

إبراهيم: الأجور مشكلة شبه «مستعصية» وكلما زاد الراتب تحسن الاقتصاد

عزوز لـ«الوطن»: الدعم الحكومي للقطاع الصناعي خجول والعمال يتسربون إلى القطاع الخاص وتوقف الحوافز «صدمة» للعمال

نورمان العباس

أكد رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج محمد عزوز لـ«الوطن» أن الدعم الحكومي للقطاع الصناعي «خجول» وقطاعنا بحاجة للدعم، وكان هناك أمل أن تتجه الحكومة بعد الحرب إلى دعم القطاع الصناعي مشيراً إلى أنه منذ تحرير مدينة حلب زارت المدينة وفود حكومية وكان سقف الوعود والمطالب عالياً لكن إلى اليوم لم نجد هناك خطوات جادة فيما يخص دعم القطاع الإنتاجي.

وطرح عزوز أسئلة للحكومة حول أين طبيعة العمل للعامل الذي يقوم بعمل منتج؟ وأين رفع طبيعة الاختصاص؟ والأهم أين الراتب المعيشي الذي يعينه على تحمل العمل.

وأشار عزوز إلى أن العامل يتسرب من القطاع الحكومي ويتجه نحو القطاع الخاص وهذا يستنزف طاقاتنا الإنتاجية، مضيفاً: العامل في القطاع الصناعي لم يلقَ الاهتمام والدعم الحكومي بالشكل الذي يليق به.

وبيّن عزوز أن هناك عدة صعوبات تواجه العامل في القطاع الإنتاجي فيما يخص التأمين الصحي والاعتمادات المرصودة للطباية معتبراً أن وزارة المالية مجحفة في حق العمال ودائماً يكون هناك مطالبات بزيادة الاعتمادات الطبية وخاصةً بعد ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليف المستشفيات والعامل اليوم يخاف من أن يمرض.

ورأى عزوز أن الصدمة الكبير كانت مؤخراً في توقف الحوافز دون أي مبرر منطقي والتريث أغلق الأبواب أمامه والانتظار صعب في ظل ارتفاع الأسعار، مشيراً إلى أهمية ضبط الأسعار قبل زيادة الراتب وهذه مهمة الحكومة، وإلى أن الهاجس الكبير وأول مطالب الاتحاد النقابات المهنية للحكومة هو تثبيت العقود المؤقتة بكل أصنافها وخاصة أن القطاع الإنتاجي يحتاج إلى الكادر البشري لأن تثبيت العقود يخلق استقراراً نفسياً وإنتاجياً للعامل ويشعر أنه ليس مهدداً بالفصل وحقوقه مصانة.

بدوره رأى الدكتور في كلية الاقتصاد غسان إبراهيم أن الدعم وسيلة وأداة من أجل تشجيع القطاع الصناعي في حال كان هذا الدعم ينعكس على انخفاض الأسعار والجودة وإيصال السلعة.

وأشار إبراهيم في حديثه لـ«الوطن» إلى أهمية البحث في أسباب عدم انعكاس الدعم على المستهلك من ناحية انخفاض الأسعار أو على العاملين في القطاع الصناعي، إن كان بسبب تقلب سعر الصرف أو التضخم أو بسبب حالات الاحتكار؟ أو هناك أسباب أخرى.

ورأى إبراهيم أن لا نتيجة من رفع الرواتب في ظل ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر، وبيّن أن الرواتب والأجور في سورية مسألة مهمة وخطيرة وذات تداعيات سلبية إذا لم تعالج وهي مشكلة «شبه مستعصية» وتتمحور حول النظر إلى الرواتب والأجور على أنها إنفاق جارٍ أي غير استثماري لا تفضي لزيادة الكتلة السلعية ومن هنا الخلل، مضيفاً: في اقتصاديات الدول المتقدمة الرواتب والأجور بند استثماري أي كلما ازدادت الرواتب يزداد الإنتاج والاستهلاك.

وأشار إبراهيم إلى ضرورة ألا ينظر إلى الرواتب والأجور كمؤشر اقتصادي بل كمؤشر اجتماعي وذلك من خلال المحافظة على الطبقة الوسطى التي هي عماد الاقتصاد بوصفها الكتلة الأكبر من المستهلكين والأكثر استهلاكاً وليس من مصلحة المنتجين أن تتلاشى هذه الطبقة أو أن تتحول إلى طبقة فقيرة لأن الاستهلاك سينخفض.

ورأى إبراهيم أن من مصلحة أي دولة في العالم أن تكون الرواتب كافية لاستهلاك البضائع والطبقة الوسطى هي الطبقة الوحيدة القادرة على منع الكساد والركود الاقتصادي وهي الحامل الاجتماعي للتقدم والازدهار، وقال: إن النظرة السائدة لدينا أن زيادة الرواتب والأجور تعني زيادة الكتلة النقدية أكثر من السلعية وبالتالي يصبح زيادة أسعار، أما في الواقع زيادة الكتلة النقدية للرواتب في حالة الفقر والبطالة والكساد والركود الاقتصادي لا تؤدي إلى التضخم.

وبيّن أن التضخم يحصل إذا كان هناك تشغيل كامل أما إذا كان هناك ركود وكساد وضعف بالاستهلاك فلا بديل اقتصادي على الإطلاق من زيادة الرواتب والوضع في سورية يقتضي زيادة الكتلة النقدية.